

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المجلس الوطني للآداب والأخلاقيات الجامعية
رئيس المجلس

تقرير مختصر حول نشاط المجلس منذ تنصيبه في أكتوبر 2019 إلى يومنا هذا

إن توفر الإرادة لدى السلطات العليا وتصميم الوصاية على وضع حد للسلوكات غير المقبولة التي تعاني منها المؤسسات الجامعية، دفعها إلى إحياء وتشكيل المجلس الوطني للآداب والأخلاقيات الجامعية وفق المرسوم التنفيذي لسنة 2004، للقيام بالدور المنوط به، ووفقت الوصاية بنجاح في اقتراح الأستاذ نور الدين غوالي، الأمين العام للوزارة حاليا رئيسا للمجلس، نظرا لما يتمتع به من خبرة واسعة واطلاع على ما تعاني منه مؤسسات التعليم العالي، ولإملاكه نظرة بعيدة لحصر المشاكل واقتراح طريقة لمعالجتها. تتمثل الطريقة باختصار :

- دراسة الوضعية الحالية لمؤسسات التعليم العالي.
- تقديم اقتراحات للمعالجة.
- اقتراح آلية للمعالجة.

لقد عكف المجلس منذ تنصيبه في أكتوبر 2019 على دراسة الوضعية الحالية للمؤسسات الجامعية عبر الوطن وما آلت إليه من سلوكات غير محمودة تسيء إلى الأسرة الجامعية برمتها.

استخلص من دراسة الوضعية الحالية التي أنشأ عدة لجان لها إلى ضرورة التكفل بما يلي :

1. ضرورة تحديث ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية لسنة 2010.
2. ضرورة تمكين أعضاء الأسرة الجامعية الإطلاع على النصوص والقوانين التي تمكنهم بسهولة من معرفة حقوقهم وواجباتهم، نصوص وقوانين متوفرة لكنها مهمشة.
3. ضرورة وضع حد لتفشي ظاهرة السرقات العلمية التي تنخر باطراد في مصداقية التحصيل العلمي في مؤسساتنا الجامعية.
4. ضرورة برمجة دروس أكاديمية لنشر ثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية لمختلف المستويات.

- . ضرورة إنشاء لجان محلية للآداب والأخلاقيات الجامعية بصفة قانونية واجبارية على مستوى كل المؤسسات الجامعية والبحثية.
- . أهمية إنشاء صفحة شبكاتية للمجلس توطن في موقع الوزارة.
- 7. إعداد وثيقة عن الجامعة والمجتمع.
- 8. إعداد استبيان عن الحالة الراهنة للآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية يوزع على كل المؤسسات الجامعية.
- 9. تقديم مشروع لمراجعة وتحديث المرسوم التنفيذي المتعلق بالمجلس لسنة 2004.
- 10. ضرورة توفر **نظام داخلي نموذج** للمؤسسات الجامعية والبحثية، مع مراعاة خصوصية كل مؤسسة. للأسف هذا النظام حتى إن وجد في بعض المؤسسات فهو غير معروف وغير مطبق.

بعد حصر المشاكل، لم يدخر المجلس أي جهد للتكفل **بإنجاز النقاط العشرة** (10) أعلاه، سواء بالتنسيق مع الندوات الجهوية الجامعية بإنشاء لجان من الخبراء تحت إشراف المجلس، أو بإنشاء لجان من أعضاء المجلس.

حيث تم إنجاز مايلي :

- مراجعة ميثاق المجلس وتمت المصادقة عليه وتم طبعه وتوزيعه على كل المؤسسات الجامعية (بثلاث لغات : العربية، الفرنسية، الانجليزية) **(يمكن الاطلاع عليه في موقع المجلس)**.
- إعداد تطبيق رقمي على نظام الأندرويد، من طرف لجنة خبراء من الندوة الجهوية الجامعية للغرب، لتمكين أعضاء الأسرة الجامعية من التوصل بسهولة وبأسلوب سلس إلى النصوص والقوانين التي تمكنهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم **(يمكن الاطلاع عليه في موقع المجلس)**.
- صدور القرار الوزاري رقم 1082 يتم ويحدث القرار المماثل لسنة 2016 **(يمكن الاطلاع عليه في موقع المجلس)**.
- لقد تم إعداد تطبيق رقمي على نظام الأندرويد، من طرف لجنة خبراء من الندوة الجهوية الجامعية للشرق ، لوضع حد لتفشي ظاهرة السرقات العلمية والوقاية منها، الظاهرة التي تنخر باطراد في مصداقية التحصيل العلمي في مؤسساتنا الجامعية **(يمكن الاطلاع عليه في موقع المجلس)**.
- الشروع في إعداد دروس أكاديمية لنشر ثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية لمختلف المستويات (ليسانس - ماستر-دكتوراه)، من طرف لجنة خبراء من الندوة الجهوية الجامعية للوسط **(يمكن الاطلاع على ما أنجز منها في موقع المجلس)**.

- صدور القرار الوزاري رقم 991 لإنشاء لجان محلية للآداب والأخلاقيات الجامعية بصفة قانونية واجبارية على مستوى كل المؤسسات الجامعية والبحثية **(يمكن الاطلاع عليه في موقع المجلس)**، لقد تم فعليا إنشاء هذا اللجان، وتم تنظيم لقاءات جهوية لها في شهر مارس 2021، لسماع انشعالاتهم وتوضيح دورهم وطريقة عملهم، واقترح المجلس الوطني نظام داخلي نموذج لكل اللجان الجامعية، وتم التأكيد على دورهم في نشر ثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية باستخدام المواد التي وفرها المجلس الوطني لهم (ميثاق المجلس، أعمال لجان الخبراء في الندوات الجهوية الجامعية)، كما تم التأكيد على أن اللجان الجامعية للآداب والأخلاقيات الجامعية، هي لجان استشارية لدى مديري المؤسسات الجامعية، كما هو الحال للمجلس الوطني فهو هيئة استشارية لدى السيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

- **إنجاز صفحة شبكاتية للمجلس**، موطنة في موقع الوزارة، تشتمل على كل الأعمال والنشاطات المنجزة من طرف المجلس.

- إنجاز وثيقة عن الجامعة والمجتمع **(يمكن الاطلاع عليها في موقع المجلس)**.

- تحليل نتائج الإستبيان عن الحالة الراهنة لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية الذي تم توزيعه على كل المؤسسات الجامعية.

- أما فيما يخص مشروع تعديل وتحديث المرسوم التنفيذي المتعلق بالمجلس لسنة 2004، فهو في قيد الإلتظار لأسباب قانونية.

- فبعد تنصيب اللجان الجامعية في مارس 2021، طرحت عدة مسائل، تتعلق بالإحالة خاصة، اقترح المجلس مشروع منشور وزاري لرفع اللبس وتسهيل عمل اللجان **(قيد الصدور)**.

- إنجاز مشروع نظام داخلي نموذج لكل المؤسسات الجامعية **(قيد الصدور)**.

من المهم الإشارة إلى أن الوثائق والنصوص التي أعدها المجلس، في الفترة من أكتوبر 2019 إلى يومنا هذا، سواء تحت رئاسة الأستاذ نور الدين غوالي حتى 18 نوفمبر 2020 أو باستمرار العمل لإتمام ما تم الإتفاق على إنجازه تحت رئاسة الأستاذ عبد الحفيظ مقران، تم إنجاز هذه الوثائق **(بالاعتماد على النصوص القانونية والتشريعية الرسمية)**، بمشاركة ومساهمة وموافقة جميع أعضاء المجلس، في جو ودي، تسوده المسؤولية والحرص على **تشخيص الداء واقتراح العلاج**.

يرى المجلس، أن الفرصة مواتية وذلك لتوفر الإرادة السياسية على الرقي بمؤسسات التعليم العالي إلى المكانة التي تستحق أن تنبأها، **فالأعمال التي أنجزت كفيلة للإنتلاق في المعالجة ووضع حد للسلوكات التي لا تليق بمؤسساتنا ولا ببلدنا**، على الجميع القيام بالدور المنوط به وتحمل مسؤوليته، وخاصة في السهر على تمكين

كل أعضاء الأسرة الجامعية من معرفة حقوقهم وواجباتهم، الحرص على العدل في تطبيق القوانين السارية المفعول، سيكون الردع بعد ذلك مطلب الجميع، وذلك بعد معرفة الحقوق والواجبات وعزل المفسدين وهم قلة داخل المؤسسات الجامعية.

وفي الختام، لا يسعني سوى أن أتوجه بالنداء لكل أعضاء الأسرة الجامعية للتجنيد لهذه المهمة النبيلة، مهمة احترام الآداب والأخلاق الجامعية، لأننا مرآة للمجتمع، وقدوة له، لا أعتقد أن أي عضو في الأسرة الجامعية يسعه تحمل تبعات سلوكاته غير المحمودة وتأثيرها السلبي على المجتمع برمته، فلنكن أهلا للمكانة العلمية المرموقة التي نحظى بها.

الجزائر في 12 جويلية 2021

الأستاذ عبد الحفيظ مقران

رئيس المجلس